

التوجه الاستراتيجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة

كلمة مقدمة من

دكتور مهندس / نادر رياض

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات المصرية

الي ندوة

آفاق المشروعات الصغيرة ومنتاهية الصغر في مصر

المنعقدة بالقاهرة في ٦/٥/٢٠٠٤

والتي ينظمها

منتدى البحوث الاقتصادية

مقدمه :

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي القاعدة التي يرتكز عليها التشكيل الهرمي للصناعة في أي زمان ومكان ، وفي النهوض بالصناعات الصغيرة والمغذية الدعم الفعلي والحقيقي للصناعات الأكبر حجماً .

وكلمما ازداد حجم قاعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة إتساعاً أمكن لقمة الهرم الصناعي أن ترتفع دون حدوث خلل في التوازنات وصولاً للتأهيل لبناء القدرة التنافسية ومن ثم القدرة التصديرية وبناء قاعدة Hi - Tech وزيادة القيمة المضافة في المكون الصناعي المصري .

وتلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً يتمثل في مساهمتها في زيادة الدخل القومي وتوزيعه توزيعاً عادلاً علي امتداد الرقعة الجغرافية بالإضافة لطبيعة دورها الإيجابي في رفع قيمة عائد العمل أجر / ساعة ومن ثم العمل علي تحقيق الكفاية في الدخل وزيادة القدرة الانفاقيه للعامل .

ولا يمكن لمجتمع صناعي أن يتقدم دون الاعتماد علي قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة يتفاعل معها أخذاً وعطاءً علي مستوياتها الثلاث سواء علي مستوي الوحدة الإنتاجية وما يرتبط بذلك من رفع وتنمية للمهارات الصناعية لدي الأفراد علي مختلف التخصصات أو علي مستوي الدور الذي تلعبه بعد وصولها لمرحلة نضج معينة كصناعة مغذية لصناعات أكبر أو علي مستوي التجمعات الصناعية ذات التوجه التكنولوجي الراقى أو التصديري (إذ أن ما تصدره هو في واقع الأمر القيمة المضافة) .

التوجه الاستراتيجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة

واقع الأمر أن هناك جهود كبيرة بذلت وتبذل في مواقع كثيرة متفرقة تحتاج لربط في توجهها وفعاليتها دون الإقلال من جدية ودرجة نجاح كل توجه علي إنفراده .
وهناك سؤال يطرح نفسه هو :

ما هو التوجه الاستراتيجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في غيبة استراتيجية واضحة ؟ وهل من استراتيجية جزئية مؤهلة للحاق بالاستراتيجية الكلية ؟
وفي الإجابة علي هذا السؤال الاستدلال علي توجه تلك الصناعات نحو المستقبل ومدى استعدادها أن تقف علي قدم المساواة والندية مع مثيلاتها من الصناعات العالمية .

وواقع الأمر ان الإستراتيجية القومية أمر يحتاج فقط لإطار تشريعي ينظم العلاقة بين الأطراف دون ثمة تعارض أو تكرار للجهود المبذولة علي الساحة علي اختلاف توجهاتها وإيجابية جميع هذه التوجهات .

وهذا الأمر لا يمنع من قيام استراتيجية جزئية (مايكرو) تندرج بعد هذا في الاستراتيجية الكلية القومية للدولة دون ثمة تعارض و البداية تكون دائماً من الميزة النسبية وصولاً للميزة التنافسية. والميزة النسبية هي ميزة طبيعية في مفهومها يخص الله بها منطقة ما بإمكانات طبيعية ومهارات للسكان ذات تركيز مكاني .

مثال ذلك : - صناعة القلل القناوي وتمركزها في محافظة قنا ، فالوصول بهذه الصناعة لمنطقة الميزة التنافسية يكون بتطوير جانب من هذه الميزة النسبية لتلحق بصناعة الخزف والصيني وصناعة المحروقات بإدخال الميكنة عليها ويدخل ضمن هذا الأوعية والقوارير القابلة للتصدير كأعمال ذات محتوى فني .

- زراعة البلح بواحة سيوة وما يترتب عليه من عمليات تصنيع وتغليف وعمليات تسويقه محليا وخارجيا .

- تصنيع الأسماك ببخيرة السد العالي / بخيرة البردويل وتسويقها محليا وخارجيا .

- تجفيف الفواكه والحاصلات الزراعيه

- استخراج الزيوت في مواقع زراعته الزيتون والحبوب في مواقع زراعتها المجمعه

- عصر وتركيز الطماطم .

الأهداف الاستراتيجية من وراء النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة

يمكن إيجاز الأهداف الاستراتيجية التي تعلق عليها الدولة ومن ثم اتحاد الصناعات المصرية الطموحات من وراء النهوض بتلك الصناعات في العناصر التالية :

المستهدف الأول ذو توجه اقتصادي .

وذلك من خلال المحاور التالية :

١ - التوزيع العادل للدخل القومي : متمثلاً في دعم النشاط السكاني علي امتداد الرقعة الجغرافية وتعظيم العائد منه .

٢ - تنمية المدخرات المحلية : وهو الأمر الذي يرفع من معدلات الاستثمار والعائد علي الاستثمار القومي من ناحية ، كما يعمل علي كبح جماح معدلات التضخم من ناحية أخرى كما أن له منتجاً ثانوياً يتمثل في ترشيد الاستهلاك .

٣ - زيادة الطلب علي استخدام الخامات المحلية أو المدخلات الخلية : وهو أمر له مردوده في رفع جودة هذه المدخلات أو الخامات عند زيادة الطلب عليها بتوصيف صناعي يرتبط بمفاهيم الجودة ، كما يقلل من المهدر من قيمتها في حالة عدم توجيهها للاستخدام التصنيعي في موقعها .

٤ - المساهمة في تحقيق توازن أفضل في ميزان المدفوعات : وذلك بإحلال واردات محلية محل واردات مستوردة .

٥ - إعادة استخدام العوادم لصناعات أكبر : مثل الفضلات والمخلفات الصناعية المعدنية وغيرها مما يعتبر إحدى المعالجات الجيدة في ملف المهدر الصناعي .

٦ - توفير قدر من الطلب الجيد للتكنولوجيا المحلية : مما يفتح سوقاً أمام التكنولوجيات الرخيصة والبحوث والتطوير الذي تستطيع مراكز البحوث المحلية الإمداد بها علي مستوى شباب الباحثين .

٧ - الاقتراب من منطقة اعادة التصدير وصولاً للتصدير بمفهومه الأكثر إقتصادية : وذلك بإضفاء قيمة مضافة محلية للمكون الصناعي المستورد وصولاً لمنتج ذي مكون محلي كبديل قابل للتصدير .

المستهدف الثاني ويهدف للتنمية البشرية وذلك بالعمل على المحاور التالية :

- ١ - توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد إنتاجي : وانعكاس ذلك ايجابياً على مشكلة البطالة على امتداد الرقعة الجغرافية .
- ٢ - الرفع من قدرة العمالة غير المدربة والعمالة نصف الماهرة : ارتقاءً بما على سلم المهارات الوظيفية .
- ٣ - ترسيخ المفاهيم الصناعية : بدءاً من مستوى المجتمع غير الصناعي وذلك بإضافة مفاهيم جديدة لقيمة العمل والانضباط والجودة وتحسين الانتاجية واستعمال الأدوات المناسبة في كل عملية صناعية ، وتشجيع الابتكار على مستوى القرية والمدينة الصغيرة .
- ٤ - خلق فرص أوسع للأسر لتصبح منتجة : لتكامل مع المجتمع الصناعي البسيط على مستوى الصناعات الصغيرة وذلك بأداء عمليات تجميع ، وفرز ، وتغليف بسيطة على مستوى أفراد الأسرة مما يحولها لأسرة منتجة على هامش صناعة بسيطة تدور في فلكها .

المستهدف الثالث ذو توجه تكنولوجي وذلك كالتالي :

- ١ - توظيف المهارات الحرفية : لتكامل مع مجتمع صناعي أكثر تنظيمياً مما يساعد على تقنين المهارات الحرفية وتوفير التسويق لها من خلال منتج جاهز للبيع يشق طريقه دون معاناة ومشقه اعتماداً على مستوى تسويقي خارجي أكثر تنظيمياً وكفاءة .
- ٢ - التأهيل للتعامل مع الصناعات الأكبر كصناعة مغذية لها : مما يوفر لها ميزة جديدة ذات بعد اقتصادي بامداد الصناعات الكبيرة لها بالخدمات والمكونات ذات التوصيف الفني المنضبط .

٣ - العمل علي التكامل الصناعي بمفهومه العملي التطبيقي : من حيث تبادل المنافع بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأكبر حجماً سواء علي مستوي المدخلات الصناعية أو الخدمات الصناعية ذاتها .

مما تقدم

ان الأمر لم يعد موضع جدل في أن النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة من أولويات اعادة ترتيب البيت المصري من الداخل ، وبات من الضروري التغلب علي ما يعترض تلك الصناعات من مشاكل ومعوقات بفكر جديد يتفق مع ما تبناه المؤتمر السنوي الأول للحزب الوطني الديمقراطي من ايجاد آليات وحلول غير تقليدية لمتطلبات المرحلة القادمة .

والله ولي التوفيق ،

دكتور مهندس / نادر رياض